

## المحور الثالث: الاقتراب المؤسسي

لقد أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد أبعاد قانونية ودستورية، ومن ثم حدث تحول في بؤرة التركيز وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية، كما تركز الدراسة في هذا المقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل.

وقد مر هذا الاقتراب بمرحلتين التقليديتين التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت الدراسة تتميز بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين.

فالاقتراب المؤسسي التقليدي يولي أهمية للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، ويهتم بدراسة الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والبيروقراطية، ويعتمد الوصف الدقيق لمكونات النظام السياسي.

كما تناول للدارسون النظام السياسي من منطلق القانون الدستوري فنجد كتاباتهم تهتم بوصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية أو تصف شكل الدولة (موحدة، اتحادية) أو شكل الحكومة (ملكية، جمهورية)، وأنواع الحكومات ... إلخ، فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطارين هما إطار شرعية المؤسسة، وإطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التراقي للمؤسسة وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

أما المرحلة الثانية (الحديثة) فقد ظهرت مع بروز الحركة السلوكية و انتشارها في ستينات القرن العشرين، أين أصبح هذا الاقتراب يهتم بدراسة تفاعل المؤسسة مع بيئتها، وتأثير السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية على المؤسسة، وكذلك دراسة تأثير الفاعلين غير الرسميين.

### 1- الافتراضات الرئيسية للاقتراب:

- تختلف الأنظمة السياسية من حيث حجم السلطة التي تتفق لمؤسساته، ففي نظام سياسي ما قد يوجد برلمان قوي وسلطة تنفيذية ضعيفة، وفي نظام آخر قد يوجد برلمان ضعيف وسلطة تنفيذية قوية، وقد يخضع نظام ثالث لسيطرة العسكريين، بل إن الوزن النسبي للمؤسسة قد يتغير زيادة أو نقصا نا من مرحلة إلى أخرى داخل نفس الدولة.

- تضم كل مؤسسة عددا من الأعضاء لكل منهم دور يؤديه، هذه الأدوار مكتملة لبعضها البعض وتشغيل هذه المؤسسة مرهون بأداء هذه الأدوار.

- كافة المؤسسات عرضة للتغيير المستمر، هذا التغيير قد يأخذ صورة تطوير المؤسسة أو دمجها في مؤسسة أخرى أو تغيير اسمها مع استمرار أدائها لنفس الوظيفة.

- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات في المجتمع (مسألة التعاون والصراع).

- حدود تأثير المؤسسة مع مقارنة نطاق ودرجة هذا التأثير من مجتمع لآخر.

2- المفاهيم الرئيسية للاقتراب المؤسسي: يولي هذا الاقتراب أهمية كبيرة للبعد المؤسسي في دراسته للظواهر السياسية المختلفة ، ويرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلا أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمؤسسة بعين الاعتبار.

ويقوم الاقتراب المؤسسي على الشرح والتفصيل للمؤسسة من خلال تقديم شرح مفصل لتكوينها، وتطورها، والأعضاء المشكلين لها، وتنظيمها الداخلي والخارجي، وأدوارها، والوظائف المنوطة بها، ووزنها، ومدى تأثيرها في محيطها، ومدى فاعليتها ... إلخ.

ويعد صامويل هنتنغتون من أبرز رواد الاقتراب المؤسسي، حيث قدم إطارا جديدا لقياس المؤسسة السياسية، وحدد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها قياس درجة مأسسة أي مؤسسة وذلك وفقا للمخطط التالي:

